المشهد الاقتصادي: مؤشرات إيجابية، وسياسات نتنياهو تنذر بتراجع الاقتصاد

عاص أطرش

تحت المجهر	■ مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الكلي ■ فائض في ميزانية الدولة وانخفاض في الدين العام ■ البنك المركزي يشرع بسياسيات نقدية انكماشية ■ الجدل حول خطة «الإصلاح القضائي» ينتقل إلى الاقتصاد ■ تخوفات من سحب استثمارات أجنبية من إسرائيل بسبب الخطة

«لا توجد ديمقراطية لا يوجد هايتيك»، من تظاهرة في تل أبيب في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الكلي، معدل نمو بـ ٦,٣٪ ونسبة بطالة منخفضة، صادرات مرتفعة بأكثر من ١٠٪، ومعدل تضخم هو الأعلى منذ عشرين عامًا، وسياسة نقدية انكماشية، وتحديات ذات تبعات اقتصادية سلبية تتصدر جدول النقاش الجماهيري.

لأول مرة منذ عقود عدّة تظهر ميزانية الدولة فائضًا بقيمة ٩,٨ مليار شيكل، وينخفض الدين العام نحو ١٠٪ في السنتين الأخيرتين ليصل إلى ٦٠,٩٪ من الناتج المحلي.

بنك إسرائيل ينتقل من سياسة نقدية توسعية (نتيجة وباء الكورونا) إلى سياسة نقدية انكماشية (بسبب انتهاء الوباء) ويوقف التدخل في سوق سندات الدين وسوق العملة الأجنبية.

حكومة نتنياهو السادسة تفرض تحديات اقتصادية عديدة أبرزها «امتعاض» لاعبين اقتصاديين أساسيين من خطة «الإصلاح القضائي».

بسبب الشروع بتنفيذ خطة الإصلاح القضائي، بعض شركات الهايتك والمستثمرين الأجانب يشرعون بسحب استثماراتهم من السوق.

مقدمة

أنهت حكومة لابيد- بينيت عملها الرسمي مع نهاية السنة المالية والمدنية وابتدأت حكومة نتنياهو السادسة عملها الرسمي والفعلي مع بداية العام ٢٠٢٣. وكانت حكومة لابيد- بينيت قد عملت ضمن إطار موازنة مالية مصادق عليها قبل نهاية العام ٢٠٢٢ ومع مصادقة على ميزانية بأثر رجعي للعام ٢٠٢١. إن التحديات الاقتصادية الماثلة أمام حكومة نتنياهو السادسة قد تنحصر في العام ٢٠٢٣، بحيث إن العام ٢٠٢٢ هو مؤشر على أداء حكومة لابيد – بينيت. ضمن هذه المفاهيم، يستعرض الفصل الاقتصادي أهم التحولات الاقتصادية للعام ٢٠٢٢ من خلال أربعة أجزاء، يستعرض في الجزء الأول أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الذي بلغ ٦,٣٪ خلال العام ٢٠٢٢، وينتقل إلى العلاقات التجارية الدولية ولأهميتها في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري، ويظهر أن الفائض بالحساب الجاري كان نتيجة تصدير الخدمات وبالذات خدمات قطاع الهايتك. ومن ثم يستعرض معدلات التضخم التي تلزم باتباع سياسات نقدية تجاهها، يليه استعراض مؤشرات سوق العمل التي أظهرت انخفاضًا في نسبة البطالة مقارنة بالعام ٢٠٢١. ويركز الجزء الثاني على سياسيات الحكومة المالية ومخرجاتها المتمثلة بنسبة العجز أو الفائض في الميزانية والدين الحكومي والعام التي يؤثر على التدريج الائتماني، ومن ثم ننتقل في هذا الجزء إلى السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك إسرائيل واحتياط العملة الأجنبية. أما الجزء الثالث فيستعرض سوق المال الذي أظهر تراجعًا في مؤشراته والعوامل التي تسببت بهذا التراجع. ونختتم الفصل بالجزء الرابع وفيه نظرة اقتصادية حول حكومة نتنياهو السادسة والتحديات الاقتصادية الأولية للعام ٢٠٢٣.

أولاً: مؤشرات اقتصادية كلية للعام ٢٠٢٢

لإلقاء الضوء على الاقتصاد الإسرائيلي وقدرته على التكييف مع التحولات والمستجدات المحلية والعالمية بمفهوم اقتصادي كلي (macroeconomic) نستعرض في هذا الجزء أهم المؤشرات التي تدل على السلوك والأداء الجماعي بهدف محاولة فهم نشاطات المنظومة الاقتصادية المتكاملة وأثرها على المجتمع ككل، وبالذات قدراته الإنتاجية وتسخيرها لرفاهيته وعلى وجه الخصوص معدل النمو في الناتج، التجارة الخارجية، التضخم، معدلات التشغيل.

١,١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت معدلات النمو للعام ٢٠٢٢ في إسرائيل تقلبات في اتجاهاتها. ففي الربع الأول تراجع معدل النمو مقارنة بالربع الرابع في العام ٢٠٢١ ليصل إلى – ١,٨٪ وانخفض أيضًا الناتج التجاري ليصل إلى – ١,٧٪،[١] وعاد في الربع الثاني إلى الارتفاع ليصل ٦,٩٪، بينما ارتفع الناتج التجاري بـ ٩,١٪.[٢] من العوامل التي

أثرت على نمو الناتج في النصف الأول من العام ٢٠٢٢، كان الاستهلاك الخاص والعام، الصادرات السياحية وقوة الواردات السلعية. ساهم كل من تصدير السلع وبناء الشقق السكنية في ارتفاع الناتج المحلي، واستمر معدل النمو في الربع الثالث في الارتفاع، ليبلغ معدل النمو في الناتج المحلي ١,٩٪ وفي الناتج التجاري ٠,٦٪.[٣] وتشير توقعات وزارة المالية وبنك إسرائيل إلى أن نمو الناتج المحلي للعام ٢٠٢٢ سيبلغ ٦,٣٪ وستنخفض نسبة النمو إلى ٢,٨٪ في العام ٢٠٢٣ و٣,٥٪ في العام ٢٠٢٤.

أظهرت المعطيات الأولية والتوقعات للعام ٢٠٢٢ أن مركبات الناتج المحلي ستشهد نموًا في الاستهلاك الشخصي بنسبة ٧٪، والاستثمار في الأصول الثابتة (بدون السفن) بـ ٩٪ والاستهلاك العام بـ ١٪ والصادرات (بدون المجوهرات والمشاريع الريادية الناشئة "الستارت أب") بـ ١٠,٥٪ والاستيراد المدني (بدون المجوهرات والسفن) بـ ١٢,٥٪.

لقد دلت البيانات المحلية والعالمية أن الناتج المحلي للفرد في إسرائيل خلال العام ٢٠٢١ قد وصل حسب الترتيب العالمي إلى المرتبة الثانية والثلاثين بقيمة ٥٠٢٠٤ دولار وارتفع بأكثر من ٦,٣٪ خلال العام ٢٠٢١، وبناء على النمو السكاني الذي بلغ ٢,٢٪ في العام ٢٠٢٢ فإن الناتج المحلي للفرد سيرتفع بنحو ٤٪. وبالإجمال، تعزى الزيادة في النمو التي تفوق الدول المتطورة إلى عاملين أساسيين، هما: مساهمة قطاع الهايتك في النمو الاقتصادي، والأمر الآخر هو الزيادة السكانية، ووضع التشغيل الكامل الموجود في إسرائيل على الرغم من أن إنتاجية العامل فيها أقل من إنتاجية العامل في الدول المتطورة.

يظهر مما تقدم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تأثر في بداية السنة من موجة الكورونا التي سادت في نهاية ٢٠٢١ وبداية ٢٠٢٢، لكن الفعاليات والنشاطات الاقتصادية كيّفت نفسها واستطاعت أن تخرج من تأثير الجائحة. في المقابل، كان لتباطؤ التجارة العالمية وسياسة الإغلاقات التي اجتاحت الصين في العام ٢٠٢٢ إضافة إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتسارع أزمة الوقود أثر سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي أيضًا أدى إلى معدلات نمو منخفضة عما كانت عليه خلال العام ٢٠٢١.

شكل رقم ١: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات لـ ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

نسبة مئوية

١,٢ التجارة الخارجية

سجلت الصادرات الإسرائيلية ارتفاعًا آخر في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار (سلع وخدمات) بارتفاع أكثر من ١٠٪ مقارنة بالسنة السابقة، حسب مقياس إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، مع توقعات بأن يصل حجم تصدير الخدمات إلى أكثر من ٥١٪ من مجمل الصادرات.

استمرارًا لارتفاع الصادرات في العام ٢٠٢١، سجلت الصادرات الإسرائيلية ارتفاعًا آخر في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار (سلع وخدمات) بارتفاع أكثر من ١٠٪ مقارنة بالسنة السابقة، حسب مقياس إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد،[٤] مع توقعات بأن يصل حجم تصدير الخدمات إلى أكثر من ٥١٪ من مجمل الصادرات.

بلغ حجم الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ ما قيمته ٢٢٣,٤ مليار شيكل، بقيمة ٦٦,٨ مليار دولار بزيادة ٢٢,٨٪ عن الصادرات في العام ٢٠٢١، أما حجم الواردات فقد بلغ ٣٥٧ مليار شيكل بزيادة ٢١,٦٪ عن العام السابق (جدول رقم ١). وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن العلاقات التجارية السلعية ذات الحجم الأكبر هي مع القارة الأوروبية، ومن ثم الأميركية وتليها الآسيوية وفي المكان الأخير باقي دول العالم.

جدول رقم ١: تصدير السلع واستيرادها في العام ٢٠٢٢

مليارات الشواكل	٢٠٢٢	٢٠٢١
الصادرات	٢٢٣,٤	١٨١,٩
الواردات	٣٥٧	٢٩٣,٦
العجز في التجارة السلعية	١٣٣,٦	١١١,٧
نسبة التصدير من الاستيراد – ٪	٦٢,٦	٦١,٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣، ولا تشمل التجارة مع السلطة الفلسطينية والاستيراد الأمني واستيراد الخدمات وتصديرها.

أما صادرات الخدمات، فتشير التوقعات إلى أنها أيضًا ارتفعت بأكثر من ١٠٪ خلال العام ٢٠٢٢، ففي العام ٢٠٢١ وصلت صادرات الخدمات إلى ٧٤ مليار دولار، أما واردات الخدمات فقد بلغت ٣٣,٣ مليار دولار،[٥] مما يدل أن الفائض في الميزان التجاري يأتي من قطاع الخدمات. وتشير المعطيات الأولية حتى نهاية تشرين الثاني إلى أن حجم صادرات الخدمات بلغ ٧٨ مليار دولار،[٦] ومن المتوقع أن يصل مع معطيات كانون الأول ٢٠٢٢ إلى ما يزيد عن ٨٣ مليار دولار لترفع صادرات الخدمات بـ ١٢٪. أما توقعات وزارة الاقتصاد فتقول إنه على الرغم من التراجع الذي حدث في قطاع الهايتك عالميًا فإن قطاع الهايتك

يعتبر قاطرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي، وإن التصدير في قطاع الخدمات سيرتفع على الأقل بـ ١٠٪ خلال العام ٢٠٢٢.

أما توزيع الصادرات والواردات السلعية حسب المجموعات الدولية، فقد أظهر ارتفاعًا في الصادرات والواردات (بدون مجوهرات) في كل مجموعات الدول (شكل رقم ٢). وبلغ حجم صادرات المجوهرات ٣٦,٤ مليار شيكل، وأعلى نسبة صادرات للمجوهرات كانت للولايات المتحدة بنسبة ٤٧٪ من حجم صادرات المجوهرات، أما حجم الواردات من المجوهرات فوصل لـ ٢١,١ مليار شيكل، وأعلى نسبة استيراد كانت من بلجيكا ٢٥٪ والهند ٢١٪ والولايات المتحدة ١٤٪ والإمارات العربية ٨٪ وهونغ كونغ ٨٪.[٧]

شكل رقم ٢: الارتفاع في التصدير السلعي بدون المجوهرات حسب مجموعات الدول للعام٢٠٢٢

شكل رقم ٣: الارتفاع في الاستيراد السلعي بدون المجوهرات حسب مجموعات الدول للعام٢٠٢٢

١,٣ سوق العمل

ارتفعت نسب المشاركة من سنّ ١٥ سنة فما فوق في قوة العمل في العام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق بـ ١,٥٪ لتصل ٦٣,٣٪، وبلغت مشاركة الذكور ٦٦,٦٪ (٦٥,١٪ في العام السابق) ومشاركة النساء ٦٠,١٪ (٥٨,٦٪ في العام السابق)، أما معدل البطالة فقد انخفض في هذه المجموعة العمرية لـ ٣,٨٪ (٥٪ في العام السابق)، وبلغت بين الذكور ٣,٩٪ (٥٪ في العام السابق) وبين الإناث ٣,٦٪ (٤,٩٪ في العام السابق).[٨]

تفيد نسب المشاركة حسب المجموعات السكانية بوجود فروقات بين اليهود والعرب المواطنين في إسرائيل تقارب العشرين نقطة مئوية لصالح اليهود في جيل ١٥ سنة فما فوق، وتزداد الفجوة في الفئة العمرية ٢٥– ٦٤ سنة لتصل إلى ما يزيد عن ٢٦ نقطة مئوية، وتتركز الفجوة الواسعة بين النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء اليهوديات في جيل ١٥ سنة فما فوق ٦٥,٨٪ مقارنة بـ ٣٣,٧٪ بين النساء العربيات (جدول رقم ٢). لن ندخل في هذا السياق في تفسير الفجوات بين اليهود والعرب في إسرائيل لأن هذا الباب يناقش فقط مؤشرات قوة العمل في إسرائيل كمؤشر على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٢. حيث أظهرت البيانات الإحصائية أنه طرأ تحسن بالمعدل في العام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام ٢٠٢١ في التشغيل، وفي انخفاض نسبة البطالة إلى ٣,٨٪ في المجموعة العمرية ١٥ سنة فما فوق، و٣,٣٪ في المجموعة العمرية ٢٥–٦٤ سنة.

جدول رقم ٢: نسب المشاركة والتشغيل في سوق العمل في العام ٢٠٢٢

خصائص المشاركة في قوة العمل	المجموع	اليهود	العرب
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق	٦٣,٣٪	٦٦,٧٪	٤٧,١٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق ذكور	٦٦,٣٪	٦٧,٧٪	٦٠,٦٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق– إناث	٦٠,٣٪	٦٥,٨٪	٣٣,٧٪
نسبة البطالة في جيل ١٥ سنة فما فوق	٣,٨٪	٣,٥٪	٥,٥٪
نسبة المشتغلين من جيل ١٥ سنة فما فوق	٦٠,٩٪	٦٤,٤٪	٤٤,٥٪
نسبة المشاركة في جيل ٢٥–٦٤	٨١,٢٪	٨٦,٥٪	٥٩,٩٪
نسبة المشتغلين في جيل ٢٥–٦٤	٧٨,٦٪	٨٣,٣٪	٥٧,٤٪
نسبة البطالة في جيل ٢٥–٦٤	٣,٣٪	٣,١٪	٤,٢٪

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسوحات القوى العاملة، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣.

ولإلقاء الضوء على القدرة التشغيلية لقطاع الهايتك في إسرائيل، فإنه وعلى الرغم من التحديات أمام هذا القطاع في العام ٢٠٢٢، وحدوث تراجع طفيف عالميًا فيخ، فقد شغل ٤٢٧ ألفًا من العمال الأجيرين (٣٨٥ ألفًا في العام ٢٠٢١)؛ أي بما يعادل ١١,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل بزيادة ٠,٦٪ عن العام ٢٠٢١، وتوزع العمال الأجيرون إلى ١١٤ ألف أجير في القطاعات الصناعية في مجال الهايتك و

٣١٣ ألف أجير في الخدمات في قطاع الهايتك، ويتميز هذا القطاع بأنه قطاع ذكوري، فقد استوعب ٦٥,٣٪ من الذكور الأجيرين و ٣٤,٧٪ من الإناث الأجيرات.

١,٤ التضخم المالي

بدأت مؤشرات التضخم المالي تطفو على اقتصادات الدول المتطورة منذ النصف الثاني لعام ٢٠٢١، ومع ظهور الأزمة الأوكرانية– الروسية وارتفاع أسعار الغاز والنفط ازدادت وتيرة التضخم خاصة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إلا أنه مع اقتراب نهاية العام ٢٠٢٢ سارت اتجاهات التضخم بوتيرة أقل من الأشهر التي سبقتها. في إسرائيل، كانت وتيرة تسارع معدلات التضخم بالحسابات السنوية أقل من الدول المتطورة، وبلغ معدله ٥,٣٪[٩] مع نهاية ٢٠٢٢ مع الحفاظ على معدلات أقل من الدول المتطورة،[١٠] لكن الإحساس العام بين الجمهور الإسرائيلي هو أن ارتفاع الأسعار خلال السنة كان بوتيرة عالية، خاصة أن مستوى الأسعار في إسرائيل أعلى منه في الدول المتطورة.[١١]

رسم تعبيري

ارتفعت بالحسابات السنوية غالبية البنود التي يشملها جدول غلاء المعيشة، حيث استمرت هذه البنود في الارتفاع منذ العام ٢٠٢١,[١٢] الأمر الذي يدل على ارتفاع أسعار المنتوجات الضرورية بنسب أعلى من معدل التضخم المالي، الأمر الذي برز على جدول أعمال وسائل الإعلام والجمهور الواسع بأن مستوى الحياة أصبح مرتفعًا جدًا في إسرائيل.

يُظهر تتبع معدلات التضخم المالي في إسرائيل منذ بداية الألفية الثالثة (شكل رقم ٥) أنه منذ العام ٢٠٠٢ انخفض معدل التضخم المالي من ٦,٥٪ إلى دون الـ ٤٪، وبهذا فإن معدل التضخم المالي في العام ٢٠٢٢ هو أعلى معدل منذ عشرين عامًا، وأن معدل ارتفاع الأسعار في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة كان في نطاق معدل التضخم الذي حدده بنك إسرائيل بناء على طلب صندوق النقد الدولي قبل بداية الألفية الثالثة (١٪-٣٪)، وأن الارتفاع في الأسعار نجم عن الانخفاض الذي كان في العام ٢٠٢٠ الذي تبعته سياسات اقتصادية توسعية بهدف الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن التأثير الأكبر لارتفاع الأسعار كان نتيجة أزمات وعوامل خارجية أدت في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًا وكذلك محليًا، مع التوقعات بأن معدل التضخم سينخفض في العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، لكن سياسات الحكومة الجديدة (حكومة نتنياهو السادسة) ستكون هي المؤثر الأكبر على معدلات التضخم المستقبلية بفرضية تحييد العوامل الخارجية.

شكل رقم ٤: معدلات التضخم في السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٢

ثانيًا: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية

خلفت جائحة الكورونا آثارًا اقتصادية عديدة على اقتصادات العالم، فغالبية الحكومات اتبعت سياسات مالية ونقدية توسعية أثناء انتشار الجائحة عالميًا، واتبعت إسرائيل الاتجاه نفسه، وحتى أن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية اتبعت منحى أكثر توسعًا من الدول المتطورة. على سبيل المثال – وضمن سياستها المالية – وضعت خطة اقتصادية خاصة قاربت قيمتها الـ ٢٠٠ مليار شيكل، ومن جهة أخرى اتبع بنك إسرائيل سياسة توسعية نقدية من خلال تخفيض نسبة الفائدة في الأشهر الأولى لانتشار جائحة الكورونا، وبقي على هذا التخفيض حتى نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، إضافة إلى

التدخل الواسع في سوق العملة الأجنبية وسوق سندات الدين. ونتيجة هذه السياسيات كان متوقعًا أن ترتفع معدلات التضخم المالي، وأتت الحرب الروسية الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، لتضع أوزارًا اقتصادية على كل الاقتصادات، خاصة أن دولة عظمى مثل روسيا بدأت تخضع للحظر الاقتصادي عالميًا، مما رفع أسعار الطاقة عالميًا، وسادت ظروف جديدة مثل مشكلة سلاسل التزويد، الأمر الذي زاد حدة التحديات الاقتصادية أمام متخذي القرارات. وفي إسرائيل التي عانت أيضًا من انتخابات متعاقبة خلال أربع سنوات فإن السياسات المالية اتُخذت في ظروف استثنائية، وفي ظل عدم وجود ميزانية للدولة مصادق عليها خلال ثلاث سنوات تقريبًا، ضمن هذه المعطيات نستعرض السياسة المالية والنقدية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢.

بنك إسرائيل ينتقل من السياسة النقدية التوسعية إلى الانكماشية. (صحف)

٢,١ السياسات المالية الإسرائيلية

تميز العام ٢٠٢٢، عن الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٠ بوجود سياسة مالية اتفق عليها من قبل المركبات الحزبية للحكومة (حكومة بينيت- لابيد)، حيث جرت المصادقة على ميزانية ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في نهاية ٢٠٢١. وقد صادقت الحكومة على ميزانية بقيمة ٤٥١,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة لـ ١٠ مليار دولار كإطار

لبرنامج الدعم الاقتصادي، بمجمل ٤٦١,٥ مليار شيكل، متوقعة بأن يبلغ العجز في ميزانية الحكومة ٤,١٪ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.[١٣]

شمل قانون ميزانية ٢٠٢٢ زيادة بقيمة ١٤,٧٪ مقارنة بقانون الميزانية ٢٠١٩ (آخر ميزانية صودق عليها في الكنيست) بمعدل ٤,٧٪ سنويًا، وتفسر هذه الزيادة بغالبيتها كاستجابة للزيادة السكانية التي تتطلب زيادة في ميزانيات الخدمات الحكومية المختلفة وعلى رأسها جهاز التربية والتعليم، جهاز الصحة والرفاه الاجتماعي، أما التفسير الإضافي لهذه الزيادة فينطلق من تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. كذلك فإن الميزانية المخصصة للتحويلات والمساعدات ارتفعت بـ ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ (بمعدل ٣,٥٪ سنويًا)، نتيجة للزيادة في مخصصات الإعاقة، تكميل الدخل للمسنين، إضافة لزيادة في سلة الخدمات الصحية والدعم الحكومي للنويدات التربوية (بعد فترة الظهيرة للأطفال). وبالنسبة للإنفاق الأمني، فقد شملت الميزانية زيادة بقيمة ٦,٩٪ بمعدل ٢,٣٪ سنويًا مقارنة بـ ٢٠١٩، وشملت أيضًا زيادة بمعدل سنوي ١٤,٩٪ مقارنة بـ ٢٠١٩ في الاستثمارات ومنح الاعتمادات، أما تسديد الفوائد فبلغ معدل الزيادة فيه ٣,١٪ سنويًا، ودفعات لصناديق القروض (القرض الأصلي) بـ ١٠,٤٪ سنويًا مقارنة بقانون الميزانية في٢٠١٩. [١٤]

خلال العام ٢٠٢٢، بلغت مدخولات الدولة حسب القياسات الأولية ٤٦٨,٥ مليار شيكل[١٥] مقارنة بـ ٤١٢,٥ مليار شيكل في العام ٢٠٢١ (ارتفاع بـ ١٣,٦٪) منها دخل من الضرائب ٤٣٦,١ مليار شيكل و ٣٢,٤ مليار شيكل من مدخولات أخرى، لقد ارتفع الدخل من الضرائب المباشرة مقارنة بالعام السابق بـ ١٣٪ ووصلت الجباية من الضرائب المباشرة لـ ٢٥٤,٩ مليار شيكل، وارتفعت جباية الضرائب غير المباشرة بـ ٣٪ لتصل لـ ١٧٣,٩ مليار شيكل، أما الدخل من الرسوم الذي تجبيه الوزارات المختلفة فقد بلغ ٧,٣ مليار شيكل،[١٦] وبهذا فإن نسبة التنفيذ حسب إطار الميزانية الأساسية وصلت إلى ١١٨,١٪ كما يظهر في الجدول رقم ٣. [١٧]

لقد حُدد لإنفاق الوزارات المختلفة في ميزانية الدولة للعام ٢٠٢٢ مبلغ ٤٠٣,٨ مليار شيكل، منها ٣١٩,٨ مليار شيكل للوزارات المدنية و٧٤ مليار شيكل للوزارات الأمنية، أما لدفعات التأمين الوطني فخُصص مبلغ ٥٧,٧ مليار شيكل إضافة لـ ١٠ مليار مصروفات الكورونا (الخطة الاقتصادية). أما التنفيذ فيشمل مصروفات الكورونا، وكان ٤٠١,١ للوزارات منها التنفيذ للوزارات المدنية ٣٢٥,٩ مليار شيكل وللوزارات الأمنية ٧٥,٢ مليار شيكل وللتأمين الوطني ٥٧,٦ مليار شيكل.

تميز العام ٢٠٢٢، عن الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٠ بوجود سياسة مالية اتفق عليها من قبل المركبات الحزبية للحكومة (حكومة بينيت-لابيد)، حيث جرت المصادقة على ميزانية ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في نهاية ٢٠٢١. وقد صادقت الحكومة على ميزانية بقيمة ٤٥١,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة لـ ١٠ مليار دولار كإطار لبرنامج الدعم الاقتصادي، بمجمل ٤٦١,٥ مليار شيكل.

يذكر أنه خُصص للمجتمع العربي في إسرائيل مبلغ قدره ٣٠ مليار شيكل حسب الاتفاق الحكومي مع "القائمة العربية الموحدة" بموجب الخطة الخمسية لتنمية المجتمع العربي في إسرائيل، لكن يتعذر حتى الآن معرفة قيمة الإنفاق من الوزرات المختلفة الذي صرف في العام ٢٠٢٢ ضمن الخطة الاقتصادية لتنمية المجتمع العربي، إذ كان من المفروض أن تنفق الوزارات بالمعدل ٦ مليارات شيكل لكل سنة، ويدور الحديث في حكومة نتنياهو الجديدة ما إذا كانت ستستثمر هذه الأموال في تنمية المجتمع العربي أم سيحول جزء منها أو غالبيتها لوزارات أخرى.

جدول رقم ٣: مدخولات، مصروفات وعجز الدولة (مليار شيكل، ٪)

	الميزانية الأساسية ٢٠٢٢	التنفيذ التراكمي ٢٠٢٢	الفرق بين الميزانية والتنفيذ	نسبة التنفيذ من الميزانية الأساسية
مدخولات الدولة	٣٩٦,٦	٤٦٨,٥	٧١,٧	٪١١٨,١
المصروفات	٤٦١,٥	٤٥٨,٨	٢,٨-	٪٩٩,٤
إطار برنامج الدعم الاقتصادي	١٠	٨,٧	١,٣-	٪٨٦,٨
مصروفات جارية	٤٥١,٥	٤٥٠,١	١,٥-	٪٩٩,٧
الفائض+ /العجز -	٦٤,٧-	٩,٨		
الفائض+ /العجز - كنسبة من الناتج	٪٤,١-	٪٠,٦		

المصدر: وزارة المالية ٢٠٢٣.

أما الخطة الاقتصادية المعدلة للتعامل مع جائحة الكورونا فقد خصص لها ١٩٦,٣ مليار شيكل للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وتم إنفاق ١٨٠,٦ مليار شيكل منها بنسبة تنفيذ ٩٢٪. تتوزع هذه المساعدات كما يظهر في جدول رقم ٤، ويظهر منها أن نسبة التنفيذ الأعلى كانت في فئة الضمانات الاجتماعية مع نسبة تنفيذ ٩٧٪، تليها فئة استمرارية الأعمال والمصالح مع نسبة تنفيذ ٩٠٪. من الواضح أن تخصيص هذه الخطة أثناء الأزمة العالمية لجائحة الكورونا، قد ساهم بشكل فعال في تخفيض الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وكانت نسبة التراجع في الناتج المحلي للاقتصاد الإسرائيلي معتدلة بالنسبة للناتج في الدول المتطورة وخلال العام ٢٠٢١، كانت نسبة النمو في الناتج مرتفعة مقارنة بالدول المتطورة، واستمر كذلك الاعتدال في التأثيرات السلبية حتى في العام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من وجود أزمة عالمية جديدة خلال العام ٢٠٢٢، وهي أزمة الطاقة التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أظهر الاقتصاد الإسرائيلي متانة من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات الأخرى لعوامل اقتصادية عديدة إضافة للخطة الاقتصادية الحكومية.

جدول رقم ٤: ملخص البرنامج الاقتصادي وتوزيعه حسب فئات المساعدة بمليارات الشواكل، نسب مئوية)

	الإطار	تنفيذ نقدي والتزامات ٢٠٢٠-٢٠٢٢	
الاستجابة الصحية والمدنية	٤٤,١	٣٩	٪٨٨
الضمان الاجتماعي	٧٣,٥	٧١,٤	٪٩٧
استمرارية الأعمال (المصالح الاقتصادية)	٧٠,٨	٦٣,٧	٪٩٠
تسريع الاقتصاد وتنميته	٧,٩	٦,٦	٪٨٣
مجمل الخطة	١٩٦,٣	١٨٠,٦	٪٩٢

المصدر: وزارة المالية ٢٠٢٣.

٢,٢ الدين العام للناتج والتدريج الائتماني

في أوج أزمة الكورونا في العام ٢٠٢٠، ارتفع الدين العام بالنسبة للناتج المحلي إلى ٧٠,٧٪ بعد أن بلغ أعلى مستوى له في الفترة الأخيرة في العام ٢٠١٠ ووصل حينذاك إلى ٧٠,٩٪ من الناتج المحلي، ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى ٥٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ (شكل رقم ٦) دون الحد الأعلى لمعاهدة ماسترخت، وعاد ليرتفع من جديد في ظل جائحة الكورونا لينخفض إلى ٦٨٪ في العام ٢٠٢١. وتشير التقديرات الأولية للمحاسب العام لوزارة المالية أن الدين العام انخفض إلى ٦٠,٩٪ في العام ٢٠٢٢ في حين انخفض الدين الحكومي إلى ٥٩,٢٪ من الناتج المحلي،[١٨] ليكمل انخفاضًا بنحو ١٠٪ خلال السنتين الأخيرتين، وجاء الانخفاض نتيجة لانخفاض الدين الحكومي بـ ٧٪ وإلى الارتفاع في الناتج المحلي بنحو ٦,٣٪ في العام ٢٠٢٢.

من أهم المؤشرات التي يظهرها الدين العام هو الاستقرار المالي وقيمته في تعيين التدريج الائتماني للدولة، إضافة إلى قدرة الحكومة على استغلال المرونة في السياسات المالية، وهذا ما حدث على سبيل المثال في العام ٢٠٢٠ أثناء أزمة الكورونا وقدرة الحكومة على اتخاذ سياسات مالية توسعية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

أما التدريج الائتماني لإسرائيل، فقد صادقت شركة التدريج الائتماني S&P على التدريج الائتماني لإسرائيل بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠٢٢ بعشرة أيام، بمستوى AA- مع تنبؤات تدريج مستقرة، مفسرة بذلك أن النمو في العام ٢٠٢٣ سيكون بمستوى ٢٪ وبمستوى نمو بمعدل ٣,٥٪ على المستوى البعيد، لكن هناك تحديات أمام الاقتصاد الإسرائيلي أهمها الإنتاجية المنخفضة في الصناعات التقليدية، ومستوى اشتراك منخفض في قوة العمل وسط جزء من المجموعات السكانية.[١٩] أما

حسب شركات مودس، وفيتش فمستوى التدريج الائتماني هو A1 و A+ على التوالي مع مستوى تدريج ائتماني إيجابي مع تفسيرات مشابهة بالنسبة للاستقرار المالي ومتانة الاقتصاد الإسرائيلي. الأمر الذي يساعد الدولة في تجنيد قروض خارجية بنسبة فائدة منخفضة نسبيًا، إضافة إلى كون التدريج الائتماني بهذا المستوى يشكل عامل جذب لمستثمرين أجانب، وبالتالي يشكل عاملًا مساندًا للنمو الاقتصادي، ومع هذا فإن المخاطر الأمنية ممكن أن تشكل تحديًا للتدريج الائتماني، ووضع إسرائيل وعلاقاتها مع السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٢ التي شهدت جمودًا ومن المتوقع أن تشهد تراجعًا إضافيًا خلال العام ٢٠٢٣، إضافة إلى التوتر المتصاعد مع إيران على وجه الخصوص، والاحتمالية الكبيرة بأن تؤثر سلبًا خطة الانقلاب القضائي التي أعلنت عنها حكومة إسرائيل مع تسلمها زمام السلطة.

شكل رقم ٥: نسبة الدين العام والدين الحكومي للناتج ٢٠١٢- ٢٠٢٢

٢,٣ السياسة النقدية الإسرائيلية

تحولت سياسة البنك المركزي خلال العام ٢٠٢٢، من اعتماد التوسع النقدي إلى سياسة الضبط النقدي، فمنذ أن بدأت جائحة الكورونا، وبهدف الحفاظ على استقرار الأسواق الاقتصادية والنمو في الناتج المحلي، استعمل البنك المركزي الأدوات التي يمتلكها في سياسته النقدية، وأهمها تخفيض نسبة الفائدة إلى ٠,١٪ منذ نيسان ٢٠٢٠، إضافة إلى التدخل في سوق سندات الدين الحكومية والتجارية واقتناء سندات الدين، وفي الفترة نفسها التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء الدولارات (مدار ٢٠٢٢).[٢٠] بدأ التحول منذ كانون الأول ٢٠٢١، حيث أوقفت عملية اقتناء سندات الدين الحكومية، وفي

شباط ٢٠٢٢ أوقف التدخل في سوق العملات واقتناء العملة الأجنبية، لكن أبقيت نسبة الفائدة على ما كانت عليه حتى نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، وخلال الربع الثاني للعام ٢٠٢٢، رفع البنك المركزي نسبة الفائدة مرتين بصورة متوالية، الأولى كانت في نيسان ٢٠٢٢، حيث رفع بنك إسرائيل نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصل إلى ٠,٣٥٪ وتبعها ارتفاع آخر في أيار بقيمة ٠,٤٪ لتصل إلى ٠,٧٥٪، ومع بداية النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، وبالتحديد في تموز ٢٠٢٢ ارتفعت مرة أخرى نسبة الفائدة لتصل ١,٢٥٪ مع توقعات لبنك إسرائيل بأن يستمر في خطواته برفع نسبة الفائدة، ولم يطل الأمر كثيرًا، ففي أواخر شهر آب رفع بنك إسرائيل نسبة الفائدة بـ ٠,٧٥٪ لتصل إلى ٢٪ وتبعها ارتفاع آخر في بداية شهر تشرين الأول بـ ٠,٧٥٪ وآخر في نهاية تشرين الثاني بـ ٠,٥٪ لتصل حتى نهاية كانون الأول إلى ٣,٢٥٪، مع الإعلان عن نسبة فائدة جديدة في بداية كانون الثاني ٢٠٢٣، وانتهت سنة ٢٠٢٢ مع نسبة فائدة ٣,٢٥٪ لكن في اليوم الثاني لعام ٢٠٢٣ أعلن عن ارتفاع آخر بنسبة الفائدة لتصل النسبة إلى ٣,٧٥٪.[٢١]

جاء التغيير في نسبة الفائدة وفقًا لسياسة البنك المركزي التي جرى ضبطها منذ ١٩٩٧، ومفادها تحديد معدلات تضخم مالي سنوية بين ١٪ – ٣٪. وغير ذلك، على البنك المركزي التدخل بواسطة أداته التقليدية وهي تغيير نسبة الفائدة، لذا دأب البنك المركزي على رفع نسبة الفائدة منذ نيسان ٢٠٢٢، بعد أن تبين أن معدل التضخم المالي من كانون الأول ٢٠٢١– آذار ٢٠٢٢، بحسابات سنوية وصل إلى ٣,٨٪،[٢٢] وساهم في ذلك بدء الحرب الروسية – الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، وارتفاع معدلات الإصابة بالكورونا في الصين، الأمر الذي سرع في الضغوطات التضخمية، وسبب بدايات للتباطؤ الاقتصادي عالميًا، ومن ثم تبع ذلك ارتفاع في أسعار الطاقة عالميًا، والاضطرابات في سلاسل التوريد ومشاكل الشحن، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم من شهر إلى آخر، حيث بلغ معدل التضخم بحسابات سنوية ٥,١٪ عند قرار اللجنة النقدية في رفع نسبة الفائدة للمرة الأخيرة في تشرين الثاني٢٠٢٢,[٢٣] مع أن بيانات النشاط الاقتصادي الإسرائيلي ما زالت مرضية حسب تفسيرات اللجنة النقدية لبنك إسرائيل ومعدل التضخم المحلي أقل من معدلات التضخم العالمية، لكن القلق هو في سوق الإسكان، إذ ارتفعت أسعار الشقق السكنية بنحو ٢٠٪ وارتفعت أيضًا أجرة الشقق السكنية.

خلاصة القول إن السياسة النقدية التي اتخذها بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٢ كانت سياسة ضابطة بعكس ما كانت عليه خلال ٢٠٢١، حيث تميزت برفع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، مع أن بوادر التضخم المالي بدأت تلوح في العام ٢٠٢١ والذي قارب الحد الأعلى لنسبة التضخم التي حددها بنك إسرائيل. وجاءت التغييرات على أثر الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والغاز وارتفاع

خلاصة القول إن السياسة النقدية التي اتخذها بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٢ كانت سياسة ضابطة بعكس ما كانت عليه خلال ٢٠٢١، حيث تميزت برفع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، مع أن بوادر التضخم المالي بدأت تلوح في العام ٢٠٢١ والذي قارب الحد الأعلى لنسبة التضخم التي حددها بنك إسرائيل.

الأسعار في أوروبا لتؤثر على السلع المستوردة، خاصة أن القارة الأوروبية هي المورد الرئيس لإسرائيل، أضف إلى كل ذلك ملامح التراجع في قطاع الهايتك في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل، الأمر الذي دفع بنك إسرائيل إلى القيام برفع نسبة الفائدة، ولهذه الخطوة انعكاسات على الطلب المحلي وعلى قطاع الإسكان والاستثمار في العقارات في المستقبل القريب والقطاعات الأخرى إضافة لانعكاسات أخرى على مستوى النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تخفيض تنبؤات النمو الاقتصادي للعام ٢٠٢٣.

٢,٤ العملات الأجنبية وأسعار التداول

تميزت سنوات انتشار جائحة الكورونا بتدخل بنك إسرائيل في أسواق العملة الأجنبية بواسطة اقتناء كميات كبيرة من الدولارات (٣٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢١ ضمن سياسة مبرمجة أعلن عنها في بداية ٢٠٢١، واستمر هذا النهج في شهر كانون الثاني ٢٠٢٢ حيث قام بنك إسرائيل باقتناء ٣٥٦ مليون دولار.[٢٤] وبدأ احتياط بنك إسرائيل بالعملة الأجنبية بالانخفاض منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢. وبعد شهر كانون الثاني أوقف بنك إسرائيل تدخله في سوق العملة الأجنبية وانتهت السنة وهو على هذا الحال نتيجة لنشاط سوق العملة الأجنبية وانخفاض قيمة الشيكل مقابل الدولار منذ بداية السنة (شكل رقم ٦).

شكل رقم ٦: المتوسط الحسابي الشهري لأسعار صرف العملات الاجنبية بالشيكل

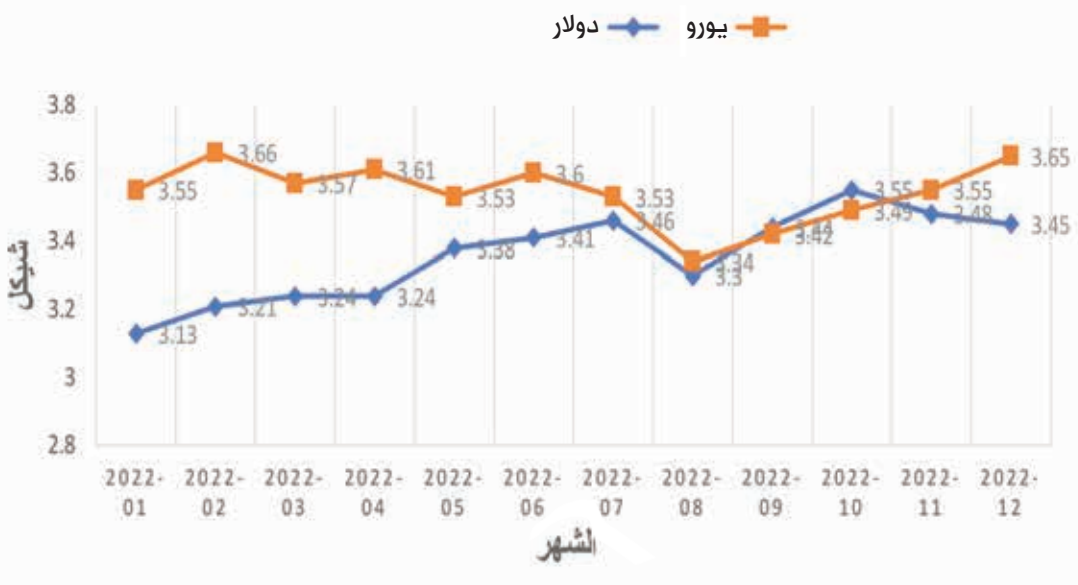

من بين التفسيرات لانخفاض قيمة الشيكل ابتداء من نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، اقتناء كميات كبيرة من الدولارات على يد المستثمرين المؤسساتيين (الكبار) والمستثمرين الأجانب نتيجة انخفاض مؤشرات الأسهم عالميًا ومحليًا ورفع نسبة الفائدة على يد الفيد الأميركي. ودعم ذلك رفع نسبة الفائدة على يد بنك إسرائيل منذ شهر نيسان ٢٠٢٢، والارتفاعات المستمرة في ما بعد. في المقابل، فإن سعر اليورو بالشيكل ارتفع منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، وشهد تغييرات عديدة خلال النصف الأول، وانخفض بوتيرة حادة في بداية النصف الثاني للسنة، متأثرًا بالحرب الأوكرانية الروسية وارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا. وكانت القمة في انخفاض قيمة اليورو عند تعطيل خط الغاز الروسي الأوروبي، حيث أصبحت قيمة اليورو بالشيكل أقل من الدولار، ومع ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في أوروبا كان لا بد من أن يرفع البنك المركزي الأوروبي نسبة الفائدة، لترتفع من جديد قيمة اليورو. وبالتلخيص السنوي لقيمة اليورو بالشيكل فإنه خلال العام ٢٠٢٢ بقي الشيكل قويًا بالنسبة لليورو وللعملات الأخرى (الشكل رقم ٧).[٢٥]

شكل رقم ٧: التغيير في أسعار العملات في السنوات (بالشيكل) ٢٠٢١-٢٠٢٢

وكما ذكر سابقًا، فإن احتياط العملة الأجنبية بالدولار بدأ بالانخفاض منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، إذ بلغ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ ما قيمته ١٩٤١٤٤ مليون دولار مقارنة بـ ٢١٢٩٩٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت أدنى قيمة للانخفاض خلال السنة في شهر أيلول ٢٠٢٢، إذ بلغ ١٨٥٩٩٤ مليون دولار، ثم عاد الاحتياط ليرتفع من جديد في كل من شهري تشرين الأول وتشرين الثاني وانخفض من جديد في شهر كانون الأول بـ ٢٧٤ مليون دولار ليصل إلى قيمته في نهاية كانون الأول٢٠٢٢.[٢٦]

وبحسب الحسابات القومية الأولية فإن احتياط العملة الأجنبية يشكل ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما يقارب ٤٧٪ من احتياط للعملة الأجنبية بالنسبة للناتج في العام ٢٠٢١.

ثالثاً: أسواق المال الإسرائيلية

على غرار التقلبات التي ميزت البورصات العالمية في العام ٢٠٢٢، شهدت بورصة تل أبيب أيضًا تقلبات في المعاملات التجارية، وخلصت إلى انخفاض في مؤشرات الأسهم وسندات الدين، لكن بوتيرة أقل من الانخفاض الذي ميز البورصات العالمية. يأتي هذا الانخفاض بعد أن تميز العام ٢٠٢١ بارتفاع في عوائد مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب.

يعزى السبب في انخفاض مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب إلى عوامل خارجية أثرت سلبًا على البورصة، وكذلك عوامل داخلية أثرت سلبًا وأخرى إيجابًا. وفي ما يأتي أهم العوامل التي أثرت سلبًا على مؤشرات بورصة تل أبيب والبورصات العالميّة:

على غرار التقلبات التي ميزت البورصات العالمية في العام ٢٠٢٢، شهدت بورصة تل أبيب أيضًا تقلبات في المعاملات التجارية، وخلصت إلى انخفاض في مؤشرات الأسهم وسندات الدين، لكن بوتيرة أقل من الانخفاض الذي ميز البورصات العالمية.

- أدى إلغاء التقييدات المفروضة على اقتصادات العالم نتيجة لجائحة الكورونا إلى ازدياد الطلب عالميًا، وارتفاع معدلات التضخم المالي في غالبية الاقتصادات العالمية.
- الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في شباط ٢٠٢٢ وما زالت مستمرة، وارتفعت نتيجتها أسعار الطاقة والمواد الغذائية المستوردة من روسيا وأوكرانيا.
- أثرت سياسة الصين في الإغلاق المستمر بسبب الكورونا، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فيها على تجارتها الدولية.
- رفعت البنوك المركزية حول العالم نسبة الفائدة، بهدف كبح جماح التضخم مرات عديدة خلال العام ٢٠٢٢، فالفيدرالي الأميركي رفع الفائدة سبع مرات منذ آذار ٢٠٢٢، لتصل لـ ٤,٥٪، ورفع البنك المركزي البريطاني نسبة الفائدة منذ كانون الأول ٢٠٢١ تسع مرات لتصل إلى ٣,٥٪، ورفع البنك المركزي الأوربي منذ تموز ٢٠٢٢ نسبة الفائدة لتصل إلى ٢,٥٪.
- تفاقم الأزمة المناخية وتأثيرها على المحاصيل الزراعية في دول مختلفة.

لقد أثرت هذه العوامل أيضًا على الاقتصاد الإسرائيلي، فمعدل التضخم حتى تشرين الثاني ٢٠٢٢، وصل إلى أكثر من ٥٪ وهي نسبة أقل من نسب التضخم الأميركية والأوروبية وذلك بسبب وجود احتياط من الغاز الطبيعي، لكن معدل التضخم وصل إلى أعلى نسبة منذ عشرين عامًا، إضافة إلى ارتفاع

أسعار الشقق السكنية بمعدل ٢٠٪، مما حدا بالبنك المركزي إلى رفع نسبة الفائدة منذ نيسان ٢٠٢٢ ست مرات لتصل في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٣,٢٥٪، ومع اتجاه لرفع نسبة الفائدة في العام ٢٠٢٣. لكن الاقتصاد الإسرائيلي تمتع أيضًا بعوامل إيجابية، فمعدل النمو في الناتج كان أعلى من الاقتصادات المتطورة، ونسب التشغيل عالية إضافة إلى انخفاض العجز في ميزانية الدولة، إضافة لعوامل أخرى محلية وعالمية مثل اتفاقية الغاز بين إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي التي بموجبها تزيد من تصدير الغاز إلى أوروبا عن طريق مصر.[٢٧]

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين كما ذكر سابقًا، فقد انخفضت مؤشرات أسهم تل أبيب – ٣٥ بـ ٩,٢٪ بعد أن ارتفعت بـ ٣٢٪ في العام ٢٠٢١، وانخفض مؤشر تل أبيب ١٢٥ بـ ١٢٪، وتل أبيب – ٩٠ بـ ١٨,٢٪ مقارنة بمعدل انخفاض بـ ١٢٪ في بورصات أوروبا وانخفاض بـ ٣٣٪ في مؤشر ناسداك– ١٠٠، و١٩٪ في مؤشر إس أند بي– ٥٠٠ في الولايات المتحدة، وانخفاض بـ ٢٠٪ في مؤشر MSCI العالمي.

للتلخيص، فقد انخفضت جميع مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب باستثناء مؤشر تل أبيب – نفط وغاز الذي شهد ارتفاعًا بـ ٣٥٪ وذلك بسبب ارتفاع الطلب على شراء الغاز من إسرائيل وارتفاع أسعار الغاز والنفط عالميًا، وبلغ متوسط حجم التداول اليومي في الأسهم خلال العام ٢٠٢٢ ما يقارب ٢,٣ مليار شيكل بزيادة ٢٢٪ عن العام ٢٠٢١، ولقد ساهمت في ذلك تقلبات السوق والارتفاع في أنشطة المستثمرين الأجانب. وبالمجمل جند في سوق الأسهم في تل أبيب ٢١,٧ مليار شيكل استمرارًا لتجنيد ٢٥,٨ مليار شيكل خلال العام ٢٠٢١.[٢٨]

بلغ معدل الانخفاض في سوق سندات الدين ٨,٣٪ وذلك على أثر رفع نسبة الفائدة ست مرات خلال العام ٢٠٢٢ بهدف تخفيض معدل التضخم المالي، فسندات الدين الحكومية التي تحمل نسبة فائدة ثابتة لعشر سنوات انخفضت بـ ١٨,٥٪ وهي نسبة تقارب سندات الدين الحكومية الأميركية. وبلغ متوسط حجم التداول اليومي بسندات الدين الحكومية ما يقارب ٢,٤ مليار شيكل بانخفاض ٢٠٪ عن متوسط حجم التداول اليومي في العام ٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أن وزارة المالية الإسرائيلية جندت خلال العام ٢٠٢٢ ما قيمته ٤٠,٢ مليار شيكل بانخفاض بلغ ٦١٪ عن العام ٢٠٢١، ويعود هذا الانخفاض في تجنيد المال في سوق سندات الدين للفائض في ميزانية الدولة بسبب الارتفاع في المدخولات من الضرائب والانخفاض الحاد في مصروفات الدولة لمساعدة المصالح التي تضررت من جائحة الكورونا.

للتلخيص، شهد العام ٢٠٢٢، بالمجمل انخفاضًا في مؤشرات الأسهم وسندات الدين وألقى بظلاله ليس فقط على المتاجرين وإنما على الجمهور العام الذي خسر من مدخراته في صناديق التقاعد وفي صناديق الادخار.

رابعاً: حكومة نتنياهو السادسة - نظرة اقتصادية

على الرغم من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية للكثير من النواحي الاقتصادية للعام ٢٠٢٢، فإن تحديات اقتصادية عدة برزت مع بداية العام ٢٠٢٣ واستلام حكومة نتنياهو السادسة مقاليد الحكم في إسرائيل منذ اليوم الأول للعام ٢٠٢٣، أبرز هذه التحديات: غلاء المعيشة الذي لم يرتفع إلى هذا الحد منذ عشرين عامًا، إضافة إلى الخسائر في سوق المال وانخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين وارتفاع نسبة الفائدة، إضافة إلى العوامل الخارجية التي تتوقع ركودًا اقتصاديًا وتراجعًا في التجارة الخارجية ومؤشرات النمو في العام ٢٠٢٣ محليًا وعالميًا، وجملة من العوامل الخارجية التي لا تستطيع إسرائيل التأثير عليها، خاصة مع بداية التراجع في قطاع الهايتك عالميًا والبدء بإقالة عمال في هذا القطاع عالميًا من قبل شركات التكنولوجيا المسيطرة على الأسواق العالمية. إضافة لكل ذلك، فإن حكومة نتنياهو السادسة ستعمل في الأشهر الأولى مع ميزانية استمرارية نتيجة لعدم وجود ميزانية مصادق عليها للعام ٢٠٢٣.

ضمن هذه المعطيات، فإن تشكيلة الحكومة التي من المفروض أن تتعامل مع هذه التحديات يمينية بالكامل، ليس بالمفهوم الاقتصادي وإنما بتركيبتها الحزبية التي تعتمد في نصف عدد أعضائها على المتدينين الصهيونيين والمتدينين الأرثوذكس أصحاب الفكر الراديكالي الذي همه الأول ما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى" وتطبيق التشريعات والمعتقدات اليهودية الدينية، الأمر الذي يفرض تبعات اقتصادية تشريعية، إضافة للثمن الاقتصادي لتشكيلة الأحزاب الحكومية وتأثيرها على ميزانية الدولة. خاصة أن وزير المالية الذي عينه نتنياهو في السنتين القادمتين هو بتسلئيل سموتريتش رئيس حزب الصهيونية الدينية الذي لا يعرف كثيرًا عن المفاهيم الاقتصادية وإنما يعرف كثيرًا عن مفاهيمه بالاستثمار في بناء المستوطنات وشرعنتها في الضفة الغربية، ويؤكد أنه يجد ما يلهمه في التوراة.

بنظرة سريعة على البيانات الاقتصادية للشهر الأول للعام ٢٠٢٣، فإن بنك إسرائيل رَفَع نسبة الفائدة لتصل إلى ٣,٧٥٪ وارتفعت قليلاً مؤشرات الأسهم وسندات الدين الحكومية وسندات دين الشركات، وانخفضت قيمة الدولار واليورو بالشيكل الإسرائيلي عما انتهت عليه عام ٢٠٢٢، وبرز مؤشر جديد وهو البدء بالإعلان عن إقالة عمال في قطاع الهايتك الإسرائيلي بنسب ضئيلة من المتوقع أن تتعاظم في حال استمر الوضع الراهن لهذا القطاع التي يعتبر قاطرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي. أضف إلى كل ذلك الخطوة الأولى التي أعلنت عنها حكومة نتنياهو السادسة وهي خطة

وزير المالية الذي عينه نتنياهو في السنتين القادمتين هو بتسلئيل سموتريتش رئيس حزب الصهيونية الدينية لا يعرف كثيرًا عن المفاهيم الاقتصادية وإنما يعرف كثيرًا عن مفاهيمه بالاستثمار في بناء المستوطنات وشرعنتها في الضفة الغربية، ويؤكد أنه يجد ما يلهمه في التوراة.

الانقلاب القضائي الذي تسميه الحكومة "الإصلاح القضائي" الذي نجمت عنه سلسلة من المظاهرات الشعبية الواسعة من قبل الجمهور الإسرائيلي، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص تتصدره شركات الهايتك التي نظمت تظاهرة لعمالها بشكل خاص، إضافة إلى اشتراكها في التظاهرات الجماهيرية واستقالة أحد أعضاء اللجنة النقدية لبنك إسرائيل، وتحذيرات محافظي بنك إسرائيل السابقين والمحافظ الحالي الذي عبر عن قلقه الشخصي وقلق شركات التدريج الائتماني الذي عبرت عنه في نقاشات معه، واقتصاديين آخرين (٢٧٠ خبيرًا اقتصاديًا، وتقريبًا كل الخبراء الذين قام نتنياهو بتعيينهم سابقًا لمعالجة قضايا اقتصادية إسرائيلية) وقعوا على مذكرة مفادها التحذير من تأثير سلبي للانقلاب القضائي على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل وانعكاساته على سعر القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي وسوق المال، وبالتالي على مجمل النشاطات الاقتصادية في الدولة، خاصة في حال استمرار هذه التظاهرات والاحتجاجات فترة زمنية طويلة، مما قد يخلف مناخًا من عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي حال خفضت شركات التدريج الائتماني العالمية التدريج الائتماني الإسرائيلي فإن ذلك يؤثر على نسبة الفائدة التي تدفعها إسرائيل على القروض الخارجية، ويقلل فرص جذب الاستثمار الأجنبي وبالذات في قطاع الهايتك الذي يعتبر قطاعًا قابلًا لنقل استثماراته ورأس ماله البشري إلى أماكن ودول تنعم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، ولذلك تبعات سلبية على القطاعات الأخرى وعلى مدخولات الحكومة من الضرائب، مع التأكيد أن هذه الآثار السلبية لن تظهر بشكل فوري وإنما في المديين المتوسط والبعيد، وستترك أثرها على معدلات النمو في الناتج ومستوى رفاهية المجتمع الإسرائيلي بالكامل.

مع نهاية الأسبوع الثاني من الشهر الأول لعام ٢٠٢٣، خرج نتنياهو ووزير ماليته بالإعلان عن خطة اقتصادية (خطة طوارئ) مفادها أن الحكومة تعمل على تخفيض غلاء المعيشة، ولذلك فإنها تعلن تجميد ضريبة الأرنونا (السكن) وتخفيض سعر لتر الوقود بعشر أغورات إضافة إلى تخفيض ٧٠٪ من الارتفاع التي حدث في بداية ٢٠٢٣ في أسعار الكهرباء والمياه، بمعنى آخر أن سعر الكهرباء سيرتفع فقط بـ ٢,٥٪ وسعر المياه سيرتفع بـ ١٪ دون تحديد مصادر تمويل ذلك. إضافة إلى تخفيضات ضريبية لا تمت لقرارات الحكومة بصلة وإنما هي نتيجة لارتفاع غلاء المعيشة وحتلنة أوتوماتيكية لدرجات الضريبة، والحديث مستقبلًا عن إصلاح في قطاع العقارات بهدف تخفيض أسعار الشقق السكنة التي ارتفعت بنحو ١٩٪ في السنة الأخيرة وذلك في الأشهر القادمة ومع الإعداد للخطة الاقتصادية للدولة (بمعنى آخر عند إقرار ميزانية ٢٠٢٣). من جهة أخرى، أعلنت سلطة السكان والهجرة عن البدء بزيادة أعداد العمال من الصين ومولدافيا للعمل في إسرائيل بهدف تخفيض الارتباط مع العمال الفلسطينيين من مناطق السلطة الفلسطينية في قطاع البناء الذين يقدر عددهم بأكثر من ٨٠ ألف عامل فلسطيني في هذا القطاع.

بناء على ما تقدم، فإن التعامل مع التحديات الاقتصادية التي أشير لها سابقًا لن يخرج إلى حيز التنفيذ بشكل عملي إلا بعد المصادقة على ميزانية الحكومة للعام ٢٠٢٣ وإقرار قوانين التسويات، خاصة المرتبطة بالأحزاب الدينية التي شكل الليكود حكومته معها التي تقضي بتخصيص ميزانيات باهظة لليهود الأرثوذكس والمتدينين الصهيونيين، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمناخ الجيوسياسي إذا ما نفذت الأحزاب المتدينة أجندتها الاقتصادية والسياسية والاستيطانية، إضافة للعوامل الخارجية التي لا ترتبط مباشرة بإسرائيل. والأمر المؤكد من خلال التجربة مع حكومات نتنياهو السابقة أن مستوى الأسعار في إسرائيل سيرتفع مقارنة بالدول المتطورة كما كان سابقًا، وخير مثال على ذلك قطاع العقارات والشقق السكنية الذي ارتفعت أسعاره بما يقارب ١٠٠٪ في حكومات نتنياهو المتعاقبة دون أي تدخل لإيقاف ذلك، وقد كانت لسياسة نتنياهو الاجتماعية الاقتصادية المساهمة الكبرى بتوسيع الفجوات بين طبقات المجتمع الإسرائيلي خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة مع الطبقة العليا (أصحاب رأس المال) حتى مع وجود أحزاب المتدينين الأرثوذكس التي أعلنت في حملاتها الانتخابية الأخيرة في الثلث الأخير لعام ٢٠٢٢ عن خطة متكاملة لمساعدة الطبقة الفقيرة، ووقعت اتفاقيات مع نتنياهو لزيادة المساعدات لجمهورها المتدين. ومن الطبيعي أن ينشط نتنياهو في حملاته الإعلامية اقتصاديًا وسياسيًا (بناء على التجارب السابقة) في طمأنة الجمهور والحكومات الأجنبية بأن سياسات حكومته تسير في الاتجاه الإصلاحي، لكن سير الأمور العملي من قبله ومن قبل وزرائه من جهة واتساع نطاق الدوائر المنضمة للاحتجاجات الجماهيرية من جهة أخرى ستؤدي إلى تأجيج الاستقطاب بين مؤيدي سياسات نتنياهو ومعارضيها من المهنيين والسياسيين إضافة للمواطنين العاديين، مما يؤثر سلبًا على النشاطات الاقتصادية في الدولة.

إجمال

يصنف الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة السادسة والعشرين عالميًا، حسب تصنيفات البنك الدولي، وفي الشرق الأوسط فإن الدولة الوحيدة التي تصنف في المرتبة الثامنة عشرة عالميا هي المملكة العربية السعودية، أما من ناحية الناتج المحلي للفرد الملائم لقيمة القوة الشرائية فإن صندوق النقد الدولي يصنف إسرائيل في المرتبة الثانية والثلاثين مع معدل للفرد قيمته ٥٠٢٠٤ دولارات حسب بيانات ٢٠٢١، وتصنف العديد من دول الخليج في مراتب متقدمة مثل قطر، الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية، البحرين، ومقارنة بالدول المجاورة فإن اقتصادات الدول المجاورة تعاني من أزمات اقتصادية صعبة وشديدة منذ سنوات مثل لبنان، سورية، السلطة الفلسطينية، الأردن ومصر إضافة إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل العراق، اليمن، تونس، ليبيا وغيرها، مما يمنح إسرائيل مكانة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ولم تختلف الصورة كثيرًا في العام ٢٠٢٢،

فالمؤشرات الاقتصادية الكلية تظهر حسب ما تم استعراضه في هذا الفصل بأن أداء الاقتصاد الإسرائيلي ما زال متميزًا، فمعدل النمو في الناتج المحلي في العام ٢٠٢٢ بلغ ٦,٣٪ حسب المعطيات الأولية للعام ٢٠٢٢ ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى:

- ارتفعت صادرات إسرائيل بأكثر من ١٠٪ مسجلة ارتفاعًا في الصادرات السلعية والمجوهرات وصادرات الخدمات وخاصة في قطاع الهايتك الذي يعتبر قاطرة النمو في الناتج المحلي ومصدرًا لما يقارب ربع مدخولات الدولة من الضرائب.
- ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل ونسب التشغيل وانخفضت نسبة البطالة إلى ٣,٨٪، واستطاع قطاع الهايتك أن يرفع نسبة الأجيرين إلى ١١,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل مقارنة بـ ١١,١٪ في العام السابق.
- ارتفاع مدخولات الدولة من الضرائب بـ ١٣,٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ولأول مرة منذ عقود تميزت ميزانية الدولة بفائض بلغ ٩,٨ مليار شيكل ويعادل ٠,٦ من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض في الدين العام بالنسبة للناتج ليصل ٦٠,٩٪ من الناتج وانخفاض الدين الحكومي لـ ٥٩,٢٪ من الناتج المحلي وتثبيت التدريج الائتماني لإسرائيل مع تحسن بسيط ليبقى من الدول ذات التدريج الائتماني العالي نسبيًا، مما يترك أثرًا عالميًا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الإسرائيلي ويمكنه من تجنيد قروض بفوائد منخفضة نسبيًا، إضافة إلى كونه أحد عوامل جذب الاستثمار الخارجي.
- ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية باستثناء انخفاض قيمته بـ ٣,٨٪ بالنسبة للدولار، إضافة إلى وجود احتياط للعملة الأجنبية بمستوى عالٍ مشكلًا ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشرات الأداء التي تدل على تحديات للاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢ فتتلخص بالآتي:

- ارتفاع معدل التضخم السنوي بـ ٥,٣٪، الأمر الذي يدل على غلاء المعيشة وبالذات أسعار الشقق السكنية (قطاع العقارات) التي ارتفعت أسعارها بمعدل ١٨,٨٪.
- ارتفاع نسبة الفائدة ضمن السياسة النقدية إلى ٣,٢٥٪ مع توقعات للارتفاع في العام ٢٠٢٣ لـ ٤٪، بهدف السيطرة على معدلات التضخم التي خرجت عن إطار ارتفاع الأسعار الذي حدده بنك إسرائيل.
- انخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين أسوة بباقي أسواق المال في العالم.

من المتوقع أن تصل نسبة النمو في الناتج المحلي في العامين ٢٣ و٢٤ إلى كل من ٢,٨٪ و٣,٥٪. لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالسياسة الاقتصادية التي ستتبعها حكومة نتنياهو، مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات بتراجع معدلات النمو عالميًا.

أما الاتجاهات في المستقبل القريب، فمن المتوقع أن تصل نسبة النمو في الناتج المحلي في العامين ٢٣ و٢٤ إلى كل من ٢,٨٪ و٣,٥٪، لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالسياسة